



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان الجمهورية العربية السورية
أمام المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الدورة العشرون

المندوب الدائم
السفير د. حسن خضور

**Statement of the Syrian Arab Republic
Before the General Conference of UNIDO
The Twentieth session**

**The Permanent Representative
Ambassador Dr. Hasan KHADOUR**

2023 12/1-11/27

السيد الرئيس،

بداية، يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يهنأ المندوب الدائم لإيطاليا سعادة السفيرة ديبورا ليبراي على انتخابها رئيسةً للمؤتمر، وكذلك السيدات والسادة المنتخبين لعضوية اللجان المختلفة، متمنياً لهم النجاح في مهامهم خلال أعمال هذه الدورة من المؤتمر.

كما أود أن أشكر رئيس الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام المندوب الدائم السابق لتونس سعادة السفير محمد المزغني، وأعضاء مكتبه على جهودهم في إنجاز أعمال الدورة السابقة.

كذلك أود أن أعرب عن الشكر والتقدير للمدير العام السيد جيرد مولر، وكذلك أمانة المنظمة، على جهودهم في الإعداد الناجح للمؤتمر وتنظيم جدول أعماله وفعالياته.

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان المجموعة العربية و بيان مجموعة الـ 77 والصين، ويرغب بالإدلاء بالملاحظات التالية، بصفته الوطنية:

تدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات الممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، من قصف عشوائي وقتل للمدنيين الأبرياء، فضلاً عن الاستهداف الممنهج للمستشفيات والبنية التحتية الصناعية في القطاع.

يؤكد وفد بلادي أن ما تسعى إسرائيل للقيام به عبر ارتكابها لجرائم الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، يأتي ضمن سلسلة متواصلة من العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني لتجويره من أرضه وتغيير الطابع الديمغرافي وتصفية القضية الفلسطينية، في انتهاك فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

يشدد وفد بلادي على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وتقديم الدعم الإنساني العاجل للشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة.

السيد الرئيس،

تولي الجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة للتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتتمن الجهود التي بذلتها في دعم تطوير الصناعة السورية، وتتطلع إلى مزيد من العمل والتعاون مع المنظمة، خاصة في ظل الظروف التي تتعرض لها بلادي منذ عام 2011.

لقد تركت ظروف الحرب الإرهابية والاقتصادية على سورية أثراً كارثية على جميع القطاعات، وبشكل خاص القطاع الصناعي الذي تكبد خسائر كبيرة نتيجة الحرب، حيث احتل المرتبة الثانية من حيث الدمار الذي أفرزته الحرب بعد خسائر القطاع السكني، حيث تم تدمير

70% من قدرة سورية الصناعية قد تم تدميرها بشكل كامل، سواء من خلال استهداف المسلحين للمعامل، أو من خلال حالات السرقة للمعامل ومستلزمات الإنتاج وتهريبها إلى بعض دول الجوار، والتي تقدر قيمتها بحوالي 60 مليار دولار، بالإضافة إلى خسارة حوالي مليون فرصة عمل بسبب الدمار في قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

وقد بلغ عدد المنشآت الخاصة المتضررة التي تم إحصاؤها في دمشق وريفها وحلب وحماة وحمص حوالي 4200 منشأة، أما بالنسبة للقطاع العام الصناعي فقد أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعمل ومحلج من الإنتاج، ويقدر ما تحتاجه سورية لإعادة عجلة الإنتاج الصناعي إلى ما كانت عليه قبل الحرب، بحوالي 210 مليار دولار على أقل تقدير.

إضافة إلى ذلك، أنت الأضرار الكبيرة التي نجمت عن الزلزال المدمر الذي ضرب سورية بتاريخ 2023/2/6، والآثار الكارثية التي خلفها على الشعب السوري وعلى كافة القطاعات بما فيها قطاع الصناعة الذي يعد الشريان الحيوي للتنمية.

لقد استجابت الحكومة السورية، بأقصى طاقتها لمواجهة هذه الكارثة، كما أرسلت مناشدة إلى منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، والمنظمات الدولية، لتقديم المساعدة اللازمة ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مواجهة هذه الكارثة الطبيعية.

السيد الرئيس،

لقد عانت بلادي، ولا تزال تعاني من تحديات وعقبات جمة شكلت في مجملها عائقاً في عملية التطوير، وفي مقدمة تلك التحديات الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات والحصار الاقتصادي الخانق على الشعب السوري، وفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب غير مسبوقة، تلك الإجراءات قوضت قدرة البلاد على النهوض بالقطاع التنموي والصناعي، بشكل خاص في مجال التحديث والتطوير الصناعي، حيث شملت العقوبات الاقتصادية فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية وحظر أنواع معينة من المستلزمات والمواد الخام، كما استهدفت قطاعي الكهرباء والطاقة، وبالتالي كرسست محدودية حوامل الطاقة، توقفات في العملية الإنتاجية من جهة، وارتفاع في تكاليف الإنتاج وتراجع من جهة ثانية.

وسعيّاً لمواجهة تلك التحديات قامت الحكومة السورية بإصدار التشريعات اللازمة التي تلبي حاجات المجتمع المستجدة، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

لقد أخذ وفد بلادي علماً بتقرير المدير العام حول أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، ويتابع التقدم المحرز في تنفيذ برنامجي الشراكة القطرية، ويتطلع إلى زيادة عدد الدول التي ترغب في الاستفادة من برامج الشراكة القطرية (PCP) والبرامج القطرية (CPS)، وفي هذا الإطار نشكر المنظمة على التعاون الذي تم بين حكومة الجمهورية

العربية السورية والمنظمة، حيث أسفر عن إطلاق "المشروع الريادي لتنشيط قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في سورية" بتاريخ 2023/5/10 ، كأول مشروع تنموي منذ عام 2011.

يأمل وفد بلادي أن تقوم المنظمة بدعم مشاريع إضافية في مجال الصناعات النسيجية ، وكذلك دعم قطاع الصناعات الدوائية، الذي تضرر بشكل كبير أثناء الحرب. وكذلك العمل على إطلاق مشاريع تتعلق بدعم الحرفيين والصناعات الحرفية لتأمين التجهيزات ومستلزمات الإنتاج اللازمة للعمل، وتأمين حوامل الطاقة من خلال دعمهم بمعدات الطاقة المتجددة.

كما نأمل أن يتم تطوير التعاون مع المنظمة عن طريق برنامجها الذي تنفذه حالياً في الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)، لدعم هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية لإعادة التأهيل ومنحها الاعتمادية اللازمة.

السيد الرئيس

يرحب وفد بلادي باستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة، لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28، خلال الفترة من 30 تشرين الثاني إلى 12 كانون الأول 2023، كما يعبر عن دعمه للعرض المقدم من قبل المملكة العربية السعودية في استضافة الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مدينة الرياض عام 2025.

في الختام، تتطلع حكومة الجمهورية العربية السورية إلى إقامة شراكات عالمية عادلة مبنية على احترام مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لدعم جهود مؤسسات الدولة السورية لتجاوز جميع التحديات التي فرضتها سنوات الحرب الإرهابية المفروضة عليها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكراً السيد الرئيس.